

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤

في شأن الوزن والقياس والكيل

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

وحدات الوزن والقياس والكيل

مادة ١ - الوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل هي :

(أ) الوحدات الأساسية وهي الكيلو جرام والمتر والثانية والأمير والدرجة كلغرام والقنديلة والمول .

(ب) وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل ومقاييس المسطحات المحددة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

(ج) أجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

ويجوز بقرار من الوزير المختص تعديل الجدول رقم (٢) المشار إليه بإضافة أو بحذف بعض الوحدات .

مادة ٢ - تحتفظ مصلحة دمج المصوغات والموازين بمراجع للوحدات المستخدمة في الوزن والقياس والكيل المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون على نحو يحافظ على دقتها ، وتتولى معايرة ودمج أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل على المراجع المحفوظة لديها طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

الفصل الثاني

أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

مادة ٣ - تحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة والشروط الواجب توافرها في أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل وشكل الأشكال التي تدمج بها تلك الأجهزة والآلات والأدوات .

● مادة ٤ - يحظر بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها بقصد البيع إلا إذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - تقدم إلى مصلحة دمع المصوغات والموازن أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها في الحدود المقررة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون وذلك مقابل سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم (٤) الملحق به .

ويجوز للوزير المختص بالاتفاق مع الجهات المختصة وبناء على طلب لمصلحة تعديل الجدول رقم (٣) .

وتلغى الدمغة إذا وجدت المصلحة الأجهزة والآلات والأدوات غير صديحة عند إعادة معايرتها وتصدر المصلحة شهادات تدل على معايرة الأجهزة والآلات والأدوات التي لا يسمح حجمها أو دقتها بوضع أختام الدمغ عليها .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن إذا كانت الأجهزة ثابتة يتعذر نقلها أو في الحالات التي يقدرها رئيس المصلحة أن تتم المعايرة في المكان الذي يحدده الطالب بعد دفع رسوم المعاينة والمعايرة ومصروفات الانتقال والمشال ونحوها وفقا لما يقدره رئيس المصلحة . وعلى الطالب أن ينقل ويرد سنج وأدوات المعايرة بعد انتهاء اللازم منها إلى المكان الذي نقلت منه في ميعاد لا يجاوز خمسة أيام تبدأ من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه المعايرة وإلا استحق عليه مبلغ مقداره عشرة جنيهاً، عن كل يوم تأخير بالنسبة لكل طن من أوزان السنج المستخدمة في المعايرة كتعويض للمصلحة وتعتبر كسور الطن طناً كاملاً .

مادة ٦ - تعاد معايرة ودمغ أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل دورياً وذلك في المواعيد ووفقاً للإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٧ - تحدد المواصفات والشروط الخاصة بالأجهزة والآلات المعدة لقياس وسائط القياسية والأصبير ، والدرجة كلفن ، والقنديلة ، والمول ، أو الوحدات المركبة منها بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة ، كما تتم معايرة هذه الآلات وفقاً للأوضاع ومقابل الرسوم التي يحددها الوزير المختص بقرار من الوزير المختص ، ولا تتجاوز هذه الرسوم (٥٠) جنيهاً .

مادة ٨ - لا يجوز دمج أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن تكون الأجهزة والآلات والأنوات مطابقة ومستوفاة للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة طبقاً للمادة (٣) .

(ب) أن يثبت عليها مرتبتها وحمولتها أو مقاسها أو طاقتها أو سعتها بأرقام وحروف عربية ثابتة وظاهرة .

ويجوز أن يكون هذا البيان مكتوباً بلغة أجنبية إذا كان البيان المكتوب باللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً .

(ج) أن يثبت عليها اسم المصنع وجهة الصنع بالنسبة إلى ما لم يسبق دمجها من هذه الأجهزة والآلات والأدوات .

وللجهة القائمة على المعايرة التجاوز عن الشرطين (ب ، ج) أو أحدهما وذلك بالنسبة للأجهزة التي لا يسمح حجمها أو طبيعتها بذلك .
ويصدر قرار الجهة المختصة في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٩ - يجوز بناء على طلب صاحب الشأن أن تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازن بإصلاح أو ضبط أو تركيب أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التي يرغب في إصلاحها وذلك مقابل رسوم الإصلاح والضبط والتركيب التي تحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا تزيد هذه الرسوم على ثلاثمائة جنيه للجهاز أو الآلة الواحدة .

مادة ١٠ - حددت رسوم معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

مادة ١١ - يستحق رسم مقداره عشرة جنيهات عن معاينة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل بناء على طلب ذوى الشأن إذا كانت في مكان واحد ولا تستغرق المعاينة أكثر من يوم واحد ويتعدد الرسم بتعدد الأمكنة التي تتم فيها المعاينة أو بتعدد الأيام التي تستغرقها هذه المعاينة .

ويستحق رسم المعاينة بالاضافة إلى الرسوم المستحقة طبقا للمادة السابقة .
وتنظم قواعد وإجراءات المعاينة بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٢ - لا يجوز أن تسحب من الجمارك أو هيئة البريد طرود او رسائل أجهزة أو آلات وأدوات الوزن والقياس والكيل الواردة من الخارج إلا بعد عرضها على مصلحة دمع المصوغات والموازن وموافقتها على الافراج عنها بعد أن تتأكد هذه المصلحة من أنها قانونية ومستوفاة لشروط الدمغ المبينة في المادة (٨) .

مادة ١٣ - لا يجوز للجهات المشار إليها في المادة السابقة التصرف فيما يتركه أصحاب الشأن من أجهزة أو آلات أو أدوات لم توافق مصلحة دمع المصوغات والموازن على صلاحيتها للاستعمال بصفة قانونية إلا بالاتفاق مع هذه المصلحة وذلك للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٤ - يكون التعامل في الأصناف المبينة بالجدول رقم (٥) المانح بهذا القانون على أساس الوحدات المقررة لكل صنف ويجوز بقرار من الوزير المختص تعديل هذا الجدول بإضافة أو بحذف بعض الأصناف أو بتعديل الوحدات المقررة لها

الفصل الثالث

تنظيم مزاولة المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل

مادة ١٥ - يحظر ممارسة مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازن .

ويصدر هذا الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للأوضاع والشروط والاجراءات التي يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص عند طلبه أو تجديده :

أولا : أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

ثانيا : ألا يكون قد صدر ضده حكم في جنابة ، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخرطة بالشرف والأمانة أو في جنحة تتعلق بمخرطة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية ، و ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع النش والتهليل وذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

ثالثا : أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

رابعا : أن يكون حاصلًا على مؤهل فني في تخصصه يصدر بتحديدته قرار من الوزير المختص أو أن تتوفر لديه الخبرة الكافية لمزاولة المهنة مع النجاح في الامتحان الذي تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض .

خامسا : أن تتوفر فيه النياقة الطبية اللازمة لمباشرة المهنة .

ويجب أن يؤدي الطالب عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده ، الرسم الذي يحدد بقرار من الوزير المختص بما لا يزيد على عشرين جنيها .

ويلتزم المتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلي رسم التجديد .

مادة ١٦ - يحظر ممارسة مهنة صناعة أو إصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا بترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ويصدر هذا الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للأوضاع والشروط والاجراءات التي يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (١٥) في طالب الترخيص عند طلبه .

ويؤدي طالب الترخيص رسما يحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا يجاوز عشرين جنيها عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده .

ويلتزم من يتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلي رسم التجديد .

الفصل الرابع

العقوبات

مادة ١٧ - يكون لمن يشغل وظيفة مفتش موازين ومقاييس ومكاييل من الدرجة الثالثة التخصصية على الأقل - من العاملين بمصلحة دمع المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص - صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم في سبيل مراقبة أحكام هذا القانون دخول الأماكن التي توجد بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل - فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن - وضبط ما يوجد منها مخالفا لأحكامه .

مادة ١٨ - يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن خمسين جنية ولا تجاوز مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام إحدى المادتين ١٥ أو ١٦ أو القرارات المنفذة لهما .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن أو القياس أو الكيل المضبوطة .

مادة ١٩ - يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولاتجاوز سنة وبغرامة لاتقل عن مائة جنية ولاتجاوز ثلاثمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

ويفترض علم الحائز بذلك إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة أو من المشتغلين بصناعة أو إصلاح تلك الأجهزة أو من الوزائين المرخص لهم أو من أمناء شون البنوك أو المخازن ما لم يثبت العكس .

كما يعاقب بذات العقوبة كل من أحدث تغييرا في أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة .

وفي جميع الأحوال تضبط الأجهزة والآلات والأدوات المستعملة في الوزن أو القياس أو الكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويكون لمصلحة دمج المصوغات والموازين أن تبيع لحسابها المضبوطات التي حكم نهائيا بمصادرتها ويصرف ٢٥٪ من ثمن المضبوطات المباعة لمن قاموا بضبطها ومعاونيهم .

مادة ٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنية ولاتجاوز ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية من لهم صفة الضبطية القضائية لأعمالهم على النحو الوارد في المادة (١٧) سواء بمنعهم من دخول الأماكن الموجودة بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لأشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك في الجريمة وكذلك كل من امتنع عمدا عن المراقبة أو الإبلاغ عن أية مخالفة .

مادة ٢١ - فيما عدا ما نصت عليه المواد السابقة يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الحالات تضبط أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ومع ذلك فى حالة ضبط الأجهزة والآلات والأدوات غير المدموغة لدى شخص من غير المشتغلين بتجارتها أو صناعتها أو إصلاحها أو الوزانين أو أملاء الشون أو المخازن ويتضح أنها صحيحة وقانونية تقوم المصلحة بدمغها . ويلتزم من ضبطت فى حيازته بدفع رسم مثلى الرسوم المقررة للمعايرة ، كما تستحق رسو. المعاينة ومصروفات الانتقال والمشال طبقا للمادة (٥) .

مادة ٢٢ - تعتبر جرائم متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس .

مادة ٢٣ - لا تخل العقوبات المقررة فى هذا القانون بأية عقوبة أشد مقرررة فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ٢٤ - تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وصيانة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للوزارات والمصالح الحكومية ، كما يحظر على هذه الجهات بيع هذه الأصناف إلا بمعرفة المصلحة المذكورة .

مادة ٢٥ - تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين فى تمثيل جمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التى يتصل نشاطها بمجال القياس والمعايرات القانونية .

مادة ٢٦ - يحصل رسم إضافي مقداره ١٠٪ من قيمة رسوم المعايير والدمغ الموضحة بالجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون عن آلات الوزن والقياس والكيل التي تقدم لمصلحة دمع المصوغات والموازين لمعايرتها ودمغها ، على أن تخصص حصيلة هذا الرسم للصرف منها على صيانة المباني وتجديد الآلات المستعملة في العمل ومنح حوافز للعاملين .

ويتم الصرف من هذه المبالغ بقرار من الوزير المختص بحيث لا يجاوز المخصص للحوافز ٥٠٪ من إجمالي الحصيلة .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الوزن والقياس والكيل ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٨ - يستمر العمل باللوائح والقرارات النافذة في تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه حتى تصدر القرارات واللوائح التنفيذية له .

مادة ٢٩ - يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال الستة الأشهر التالية لصدوره .

مادة ٣٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ رجب سنة ١٤١٤ هـ

(الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٩٤ م) .

حسنى مبارك

جدول رقم (١) وحدات الوزن والقياس والكيل

أولاً : تعريف الوحدات الأساسية للأطوال والأوزان :

١ - المتر : هو وحدة الطول ويساوي $1650.763,73$ من أطوال الموجه للاشعاع الناتج من الانتقال بين مناسيب الطاقة ٢ ب ١٠ ، ٥ د لذرة الكريبتون ٨٦ في الفراغ .

٢ - الكيلو جرام : هو وحدة الكتلة وهو الامام الدولي للكيلو جرام ويمثل بالأسطوانة من سبيكة مركبة من ٩٠٪ من البلاتين ، ١٠٪ من الايرديوم محفوظة بالمكتب الدولي للموازن والمقاييس بباريس ، وقطر هذه الأسطوانة وطولها متساويان ومقدار كل منهما يقرب من ٣٩ مم .

ثانياً : مشتقات وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل :

تشتق وحدات الوزن ومقياس الأطوال والكيل من الأجزاء والمضاعفات العشرية والمشتقات لهذه الوحدات الأساسية طبقاً للجدول رقم (٢) .

ثالثاً : معادلة بعض المقاييس :

(أ) مقاييس المسطحات للأراضي الزراعية :

الفدان = $4200,833$ متر مربع .

القيراط = $\frac{1}{24}$ من الفدان = $175,0347$ متر مربع .

السهم = $\frac{1}{24}$ من القيراط = $7,29311$ متر مربع .

(ب) مقاييس مسطحات الجلود :

القدم المربع = $9,29$ ديسميتر مربع .

(ج) مقاييس الحجم للسوائل :

اللتر = 1000 سنتيمتر مكعب .

جدول رقم (٢)

أجزاء وحدات الوزن والقياس والكيل القانونية ومضاعفاتها :

الوحدات القانونية هي :

سنج الكرات المترى وتستهمل في وزن الأحجار الكريمة		السنج	
كرات	كرات	جرام	كيلو جرام
١	٥٠٠	٥	١٠٠
٠,٥	٢٠٠	٢	٥٠
٠,٢	١٠٠	١	٢٠
٠,١	٥٠	مليجرام	١٠
٠,٠٥	٢٠	٥٠٠	٥
٠,٠٢	١٠	٢٠٠	٢
٠,٠١	٥	١٠٠	١
٠,٠٠٥	٢	٥٠	جرام
١ كرات = ٢٠٠	ملحوظة :	٢٠	٥٠٠
مليجرام			
٥ كرات = ١ جرام		١٠	٢٥٠ زهر فقط
		٥	٢٠٠
		٢	١٢٥ زهر فقط
		١	١٠٠
			٥٠
			٢٠
			١٠

مقاييس الأطوال		مقاييل السوائل	
متر	متر	لتر	لتر
١٠٠	١	٢٠	١
٥٠	,٦	١٠	,٠٥
٣٠	,٥	٥	,٠٢٥
٢٥	,٣	٢	,٠٢
٢٠	,٢	١	,٠١
١٥	,١	,٥	,٠٠٥
١٠	,٠٥	,٢٥	,٠٠٢
٥	-	,٢	,٠٠١
٣	-	-	-
٢	-	-	-
١,٥	-	-	-

جدول رقم (٣)

الحدود القصوى للتفاوتات المسموح بها فى الموازين ومقاييس الأطوال والمكاييل القانونية وأجزائها ومضاعفاتها فى حالتى التفتيش والدمغ .
أولا : فى أجهزة الوزن .

الحد الأقصى لتفاوت المسموح به ونسوبا إلى القيمة الاسمية لحمل التحديق	مرتبة الميزان
<p>٤٠٠٠ ١ ٦٠٠٠ موازين</p> <p>حمولة أكثر من ٢ كيلو جرام</p> <p>١ ٢٠٠٠</p> <p>١ ١٠٠٠</p> <p>١ ٥٠٠</p>	<p>الموازين ذات الدقة الخاصة (المرتبة الأولى) وهى التى تستعمل لوزن الأحجار الكريمة والمجوهرات والعقاقير وتميز بالرمز (١) .</p> <p>الموازين ذات الدقة العالية (المرتبة الثانية) وهى تستعمل لوزن المعادن الثمينة والخيوط الحريرية والروائح العطرية والدخان وتميز بالرمز (٢) .</p> <p>الموازين ذات الدقة المتوسطة (المرتبة الثالثة) وهى موازين وجه الساعة التى تستخدم لكافة الأغراض التجارية الأخرى وتكون باتزان ذاتى أو نصف ذاتى أى ذات المؤشر والميناء وتميز بالرمز (٣) .</p> <p>الموازين ذات الدقة العادية (المرتبة الرابعة) وهى الموازين التى تستخدم لكافة الأغراض التجارية الأخرى وتميز بالرمز (٤) .</p>
	<p>لايسمح عند دمغ موازين المرتبة الرابعة إلا بنصف المسموح به للتفاوت .</p>

(تابع) جدول رقم (٣)

ثانيا : في السنج المستخدمة مع الموازين من درجات الدقة
(المراتب) المختلفة تكون بالزيادة عند التفطيش وعند الدمغ
التفاوت المسموح بالتجاوز عنه في الوزن الاسمي للسنجة (بالمليجرام)

الأوزان الاسمية للسنجة	السنج المستخدمة مع موازين المرتبة الأولى وهي من معدن خلاف الحديد الزهر	السنج المستخدمة مع موازين المرتبتين الثانية والثالثة وهي من معدن أخر خلاف الحديد الزهر	السنج لمستخدمه مع موازين المرتبتين الثالثة والرابعة وهي من معدن الحديد الزهر
مليجرام			
١٠	٠,١	لا توجد	لا توجد
٢	٠,٢	»	»
٥٠	٠,٥	٢	»
١٠٠	١	٥	»
٢٠٠	١	٥	»
٥٠٠	١	٥	»
جرام			
١	١	٥	»
٢	٢	١٠	»
٥	٢	٢٠	»
١٠	٣	٢٥	»
٢٠	٥	٤٠	»
٥٠	٨	٥٠	»
١٠٠	١٠	٥٠	١٠٠
١٢٥	لا توجد	لا توجد	١٠٠
٢٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠٠
٢٥٠	لا توجد	لا توجد	٢٠٠
٥٠٠	٥٠	٢٠٠	٤٠٠
كيلو جرام			
١	١٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٢	١٥٠	٥٠٠	١٠٠٠
٥	٣٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
١٠	لا توجد	٢٠٠٠	٤٠٠٠
٢٠	»	٣٠٠٠	٦٠٠٠
٥٠	»	٥٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠٠	»	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

يسمح بنصف التفاوت بالعجز عند التفطيش فقط .

ثالثا : في سنج الكرات المترى المستخدمة مع موازين المرتبة الأولى تكون بالزيادة عند التفريش وعند الدمغ :

الأوزان الاسمية للسنج بالكرات	ما يعادلها بالجرام	التفاوت المسموح بالتجاوز عنه في الوزن الاسمي لسنجة بالمليجرام
كرات	مليجرام	
٠,٠٥	١	٠,٢
٠,١	٢	٠,٢
٠,٢	٤	٠,٤
٠,٥	١٠	٠,١
٠,١	٢٠	٠,٢
٠,٢	٤٠	٠,٤
٠,٥	١٠٠	١
١	٢٠٠	١
٢	٤٠٠	١
	جرام	
٥	١	١
١٠	٢	٢
٢٠	٤	٢
٥٠	١٠	٣
١٠٠	٢٠	٥
٢٠٠	٤٠	٨
٥٠٠	١٠٠	٨

رابعاً : في مقاييس الأطوال :

تكون بالزيادة عند التفتيش وعند الدمغ .

$$(أ) \frac{\text{المقاييس المعدنية}}{1000}$$

$$(ب) \frac{\text{المقاييس غير المعدنية}}{500}$$

يسمح بنصفها في حالة العجز عند التفتيش فقط

خامساً : في مقاييس السوائل :

تكون بالزيادة عند التفتيش وعند الدمغ .

$$(أ) \frac{\text{أقل من لتر}}{50}$$

$$(ب) \frac{\text{لتر إلى أقل من 5 لترات}}{100}$$

$$(ج) \frac{\text{5 لترات فما فوق}}{200}$$

يسمح بنصف التفاوت بالعجز عند التفتيش فقط .

سادسا : في مقاييس الأحجام الزجاجية الأسطوانية والمخروطية :

يسمح بالتفاوتات التالية عند معايرتها :

التفاوت المسموح به في حالتى الزيادة والعجز بالسنتيمتر المكعب	طول القطر الداخلى للقياس بالسنتيمتر عند خط القراءة
١	١٠٠
١	٩٠
,٨	٨٠
,٨	٧٠
,٦	٦٠
,٦	٥٠
,٤	٤٠
,٣	٣٠
,١٥	٢٠
,٠٥	١٠

يسمح بنصف التفاوتات عند معايرة القناني والساحات الزجاجية .

سابعاً : في أجهزة قياس السوائل :

(أ) مضخات الوقود السائل التي تعمل أوتوماتيكياً أو ذات الأوعية التي تشغل يدويا وآلات تسليم الزيوت :

يسمح لها بذات التفاوتات المحددة لمكاييل السوائل .

(ب) عدادات الوقود السائل المستخدمة في تموين السفن والطائرات وقناطيس النقل :

يسمح لها بالتفاوتات بالزيادة بنسبة قدرها $\frac{1}{500}$ عند التفريش وعند الدمغ وبنصفها بالعجز عند التفريش فقط .

(ج) عدادات المياه : يسمح لها بالتفاوتات بالزيادة أو العجز بنسبة ٢٪ عند التفريش أو عند الدمغ .

ثامناً : في آلات كيل الغاز :

يسمح بالتفاوتات بنسبة قدرها ٥٪ بالزيادة أو العجز عند التفريش وعند الدمغ لعدادات الغاز .

الجدول رقم (٤)

رسوم المعايرة

أولا - رسوم معايرة السنج بالقرش :

الوزن الاسمي للسنج	سنج من معدن خلاف الحديد الزهر	سنج من معدن الحديد الزهر
التي لا تزيد على ٢٠٠ جرام	١٠	٥
أزيد من ٢٠٠ جرام لغاية ٢ كجم	١٥	١٠
سنجة ٥ كجم	٢٠	١٥
سنجة ١٠ كجم	٤٠	٣٠
سنجة ٢٠ كجم	٤٠	٣٠
أزيد من ٢٠ كجم	٧٥	٥٠

ثانيا - رسوم معايرة أجهزة الوزن :

(أ) الموازين ذات الدقة الخاصة (المرتبة الأولى) من أي حمولة (٣) جنيهات .

(ب) الموازين ذات الدقة العالية (المرتبة الثانية) من أي حمولة (٢) جنيهين .

(ج) الموازين ذات الدقة المتوسطة (المرتبة الثالثة)

والدقة العادية (المرتبة الرابعة) طبقاً للجدول التالي لكل ميزان

موازين المرتبة الرابعة		موازين المرتبة الثالثة ذات المؤشر والميناء		الحد الأقصى للوزن على الجهاز
قرش	جنيه	قرش	جنيه	
٥٠	-	٥٠	-	التي لا تزيد حمولتها على ٥٠٠ جرام
٥٠	-	٧٥	-	أكثر من ٥٠٠ جرام إلى ٢ كجم
٦٠	-	١	-	» ٢ كجم » ٢٥ »
-	١	٥٠	١	» ٢٥ » » ٥٠ »
٥٠	١	-	٢	» ٥٠ » » ٢٥٠ »
-	٢	-	٣	» ٢٥٠ » » ٥٠٠ »
-	٤	-	٥	» ٥٠٠ » » طن »
-	٦	-	١٠	» طن » » ٥ »
-	١٢	-	٢٠	» ٥ طن » ١٠ »
-	٢٠	-	٣٠	» ١٠ » » ٢٥ »
-	٣٠	-	٤٠	» ٢٥ » » ٥٠ »
-	٥٠	-	٦٠	» ٥٠ » » ١٠٠ »
-	٨٠	-	١٠٠	» ١٠٠ طن »

ثالثا : رسوم معايرة مقاييس الأطوال بالقرش

قرش	جنيه
١٠	-
٢٠	-
٣٠	-
١	-
٣٠	-
١	-
٣٠	-
١٠٠	-
٢	-
٣٠	-
١٠٠	-
٢	-

رابعا : رسوم معايرة مكاييل السوائل بالقرش

قرش	جنيه
٢٠	-
١٥	-
٢٥	-
٦٠	-

خامساً : رسوم معايرة أجهزة السوائل بالقرش والجنيه

جنيه	قرش	
٢	٥٠	مضخات الوقود السائل ذات الأوعية التي تعمل يدوياً
٤	-	مضخات الوقود السائل التي تعمل أوتوماتيكياً
-	-	عيارات وصهاريج البترول بواقع ٥٠ قرشاً عن كل ٢٠ لتر ..
٨	-	عدادات الوقود السائل
١	٥٠	عدادات المياه حتى تصرف ١٠ م ^٣
٢	-	عدادات المياه ذات التصريف أكثر من ١٠ م ^٣

سادساً : رسوم معايرة عدادات الغاز وقياس المسافات بالقرش

جنيه	قرش	
١	٥٠	عدادات الغاز
٢	-	عدادات سيارات الأجرة

دون إخلال برسم فحص العداد وأحوال استحقاقه طبقاً لما نص عليه قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .

جدول رقم (٥)

وحدات التعامل في بعض الأصناف

الصفة	وحدة التعامل
البصل	١٥ كيلو جرام
القمح	١٥٠
الفول	١٥٥
الفول المجروش	١٤٤
الفول السوداني	٧٥
العدس المنمطح	١٦٠
العدس المجروش	١٤٨
الشعير	٢٠
الذرة الشامى	١٤٠
الذرة الشامى بالقوالج	١٩٠
الذرة الرفيعة	١٤٠
الحبسة	١٥٥
الترمس	١٥٠
الحمص	١٥٠
السمسم	١٢٠
البرسيم	١٥٧
بذرة الكتان	١٢٢

(تابع) جدول رقم (٥)

وحدات التعامل في بعض الأصناف

الصفة	وحدة التعامل
القرطم	١١٣ كلو جرام
التبن	٢٥٠
النخالة	٢٧,٥
الفريك	١٤٠
اللوبيّة الناشفة	١٢٠
الأرز المبيض	٢٠٠
الأرز الشعير (ضريية)	٩٤٥
الأرز الشعير	٣٠٠
البسلة الناشفة	١٢٠
القارض	٩٨
القطن الزهر (القطار المترى ويعادل ورن)	١٥٧,٥
القطن الشعر (القطار المترى ويعادل ورن)	٥٠
بذرة القطن (الأردب المترى ويعادل ورن)	٢٠
الخصر والفاكهة بجميع أنواعها	٥